المشكاة
مجلّة علميّة محكّمة
العدد التّاسع والعاشر – 2011 - 2012

جدل الفكر والسياسة في الطرح الحداثوي

(الجزء الأول)

د. عبد الباسط الناشي[1]

المقدمة

تتكوّن المنظومة الفكرية، في المجتمع العربي الإسلامي، من مجموع المبادئ والقيم التي استقاها المسلمون من عقيدتهم وتراثهم، وتناقلوها عبر أجيالهم وتوارثوها عبر عصورهم وأزمانهم في عملية متواصلة من التأثير والتأثر مع الواقع. وغالبا ما كانت السياسة هي الأداة التي بها تتحوّل تلك المبادئ والقيم إلى واقع ملموس في شكل مناهج وتجارب وأنظمة حكم متنوّعة ومختلفة باختلاف الظروف والبيئات.

وطالما كان الدين الإسلامي، بثوابته ومتغيّراته، هو الرابط بين المبادئ والقيم، والعقائد والأحكام، وبين السياسة. فكان بمثابة الساهر على حسن استنباط الأحكام تأصيلا وتقريرا، وترشيد تنزيلها في الواقع تطبيقا وممارسة، فتصدّر، بذلك، موقع الحَكَم والشاهد في معادلة ثلاثية الأطراف : الفكر ــ الدين ــ السياسة. إلاّ أنّ التفاعل بين هذه الجوانب لم يكن دائما على نسق واحد ولا كان بمعزل عن تدخّل أطراف أخرى نغّصت على الفكر الإسلامي أصالته وحركيّته، وأربكت المسلمين في تعاطيهم السياسي مع دينهم وواقعهم. فما هي

1) أستاذ باحث بمركز الدراسات الإسلامية بالقيروان.

طبيعة هذه الأطراف وما هي مرجعياتها وخلفياتها، وإلى أيّ مدى نجحت في تمرير مخطّطها ؟

من الحداثة إلى الحداثوية

تعرّض الإسلام عبر تاريخه الطويل إلى حملات عنيفة من الغزو الفكري الخارجي والاستلاب الحضاري الداخلي لتشويه مفاهيمه والانحراف بها عن أصولها ودلالاتها. فقديما أقحمت الفلسفة اليونانية والفارسية إقحاما في مباحث الفكر الإسلامي وأصبح الجدل العقلي العقيم الشغل الشاغل لذوي النفوس المفتونة والقلوب المضطربة ممّن انخدع بمقولة التوفيق بين الدين والفلسفة. وكان أن ظهر "علم" جديد يسمّى بعلم الكلام يدّعي أصحابه الدفاع عن العقيدة بنفس أساليب خصومها والتي تقوم على الطرق الفلسفية والمناهج العقلانية – المادية. وكانت النتيجة من هذا التمشي الفكري بروز مباحث ومواضيع ومسائل تجريدية لا تمتّ في أغلبها إلى مقاصد الدين الحقيقية بصلة.

وحديثا أقحمت الفلسفة الغربية بشكل متعسّف في الفكر الإسلامي تحت شعار تطبيق المنهج الحداثي في التعامل مع الأصول والثوابت سواء في مجال العقيدة أو في مجال الشريعة. وما لبثت أن تحوّلت هذه الظاهرة من منهج حداثي إلى خطة حداثوية تهدف إلى التشكيك في صلاحية الشريعة لهذا الزمن، وتدفع بالبشر إلى اتّخاذ شرائع من وضع عقولهم، كأنّما يفضّلون عقولهم على علم الله (قل أأنتم أعلم أم الله؟). ولهذا كانت الدعوة إلى الحداثة العلمانية بين المسلمين تمثّل نوعا من الخروج عن الإسلام أو تلويحا بعجزه عن مواكبة العصر.

إنّ ظهور علم الكلام والزندقة الشعوبية قديما، وحركة الاستشراق المشبوهة والحداثة المتغرّبة حديثا كان نتيجة لاستقالة الفكر الإسلامي الأصولي وعجز الفكر الفلسفي عن مواجهة المؤثرات الخارجية بالبديل الذي يجيء منّا إبداعا لا نقلا وتقليدا، وتأسيسا لا ترميما وترقيعا.

ويمكن إرجاع اللاّئكية والحداثوية التغريبية إلى ظاهرة العلمانية، فمنها تنبعان وفي حضنها نشأتا. والعلمانية في اللغة هي ترجمة للكلمة اللاّتينية

secular ومعناها "لاديني". وقد حاول مترجموها إخفاء حقيقتها حتى لا تصدم الحس العربي الإسلامي وتبقى في نطاق العلم، ويبقى هدفها الحقيقي مختفيا وراء الإسم المشتق ظاهريا من "العلم" الذي يؤنس نفوس المسلمين.

وأمّا في الاصطلاح فالعلمانية هي النظرية التي تدرس العقيدة والإنسان والمجتمع كما تدرس الأشياء بالوسائل التي تمارسها العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الطبيعية المحسوسة. وهي كذلك نظرية تفصل بين الدين والدولة بسبب محاربة الكنيسة للعلم، فكانت العلمانية بمثابة ردّ فعل عنيف من قبل رجال النهضة الغربية لإقصاء الدين كلّية عن الفكر والمجتمع، وشعارهم في ذلك : دع ما لله لله وما لقيصر لقيصر.

وحسم الأمر لصالحهم لمّا أقرّت فرنسا سنة 1905 م قانون فصل الدين عن الدولة، ممّا مكّن اللاّئكيين والحداثويين من السيطرة على المدارس والحكم. فعزل الدين عن الحياة الاجتماعية، وأتيحت الفرصة لظهور نظام سياسي لا يستهدي بالشريعة، وانتشار فكر لا ديني، وبروز منهج عقلي مادّي إلحادي لا يعترف بالغيبيات، ولا يسلّم إلاّ بمقاييس الحس والعقل والتجربة.

وافتتن بعض مثقفينا بهذا المنهج فراموا تطبيقه في بلادنا، ورفعوا شعار " الحداثة" الذي طالما ردّدوه وتغنّوا به دون تحقيق أهداف نهضوية ملموسة. فكانت هذه الحداثة المزعومة بمثابة " مقامة".

لحـــن الحـــداثـــة

كثر الحديث في القرون الثلاثة الأخيرة عن مقوّمات الإصلاح وشروط النهضة. وإذا شئت أن تجمع ما ورد في آلاف المجلّدات التي كُتبت حول هذا الموضوع فبإمكانك أن تختزل هذه المقومات وتلك الشروط في النقط التالية :

ضرورة نبذ التقليد، وفتح باب الاجتهاد، واعتماد العقل، وانتهاج الفكر التنويري، وتحرير النفوس من الأفكار القديمة، ومسايرة العصر، ومواكبة التطورات والأحداث الجديدة، وطرح القضايا المستحدثة على بساط الدرس، ووضع التراث موضع الشك والنقد وإخضاعه لقراءة انتقائية تحرّر الباحث من القيود التي كانت تكبّله، والانفتاح على الثقافات الوافدة، والتعامل مع الرأي

المخالف وقبوله في إطار العولمة الفكرية التي نعيشها، والتسامح، واعتماد حوار الأديان والحضارات، ونبذ التعصّب، ومراجعة المسلّمات على ضوء من العلم، والاسترشاد بالفكر الفلسفي الحديث، والاعتماد على الاجتهاد التأويلي في قراءة النصّ الديني خلافا للمنهج التفسيري المكبّل بالثوابت وذلك بُغْية إعادة الروح من جديد للنصوص الشرعية وتحريرها من قيود التفسير بالمأثور التي تراكمت عليه، والتزام الوسطية التي أصبحت تعني اللّين والتنازل، وقبول الرأي الآخر إحياءً للفكر النقدي، ومَوْضَعة النسبية محلّ الوثوقية في تعاملنا مع الثوابت، والتخلّص من عقدة الفرقة الناجية، ومجانبة التكفير استئناسا بأنّ كلّ مجتهد مأجور ولو أخطأ، وحمل أقوال السلف محامل تتناسب مع متطلّبات الحداثة وإلاّ سلْخها واقتطاعها من سياقها في سبيل إخضاعها للمنهج الحداثي، والإبداع والتأليف خروجا عن الشروح والحواشي، وإعادة كتابة السيرة والتاريخ بشكل عقلاني متّزن مجانب للتشنّج والانحيازية وكأنّنا سنعيد صياغة الأحداث من جديد لنصنع تاريخا على مقاس الحداثة... إلى غير ذلك من الدعوات التي تبهر العقول بوجهها الظاهر البرّاق والذي يخفي إمكانية التنصل كلّية من التراث. وهذا عيب ظاهر جلي لكلّ ناقد وباحث متبصّر. أمّا العيب الخفي في هذه الدعوات فهو تركيزها على مبدأ التجديد ونبذ التقليد طيلة القرون الثلاثة الأخيرة حتى يُخيّل للباحث أنّ أصحاب هذه الدعوات مهووسون بكلّ جديد، وسيغرقوننا بأفكار خلاّقة وإبداعات حديثة وتصوّرات واقعية وحلول جذرية ومناهج مبتكرة...

فبقينا ننتظر – مشدودةٌ عقولُنا مُعلّقةٌ أمانينا متلهّفة نفوسُنا إلى هذا "الجديد الساحر" – فإذا بنا نظفر بدعوات أخرى إلى التجديد والإضافة والإبداع والنقد والتمحيص حتى خلْنا أنّ تكرار هذه الدعوات إنّما هو من عُسْر المخاض وقُرْب بزوغ فجر الحداثة. فازداد تشوّقنا إلى التعرّف على المولود الحضاري النهضوي الموعود الذي سيخلّصنا من أوحالنا الموروثة، فزدْنا في الصبر بَسْطة، وانتظرنا حتى طرَقَتْ أسماعَنا دعوات إلى ضرورة التحرّر الفكري والانفتاح الحضاري وبناء فكر إنساني عالمي حتى بَدَتْ بشائر عصر مزدهر متطوّر متقدّم راق تظهر في الأفق التي فتحتها هذه الدعوات. فوقفنا متأهّبين

مستعدّين في خشوع ملؤه التسليم والرضوخ والقبول لكلّ ما ستَرْميه صواعقُ هذه الأفق من معارف وأحكام وعلوم وفنون، فإذا بها دعوات طنّانة وصرخات رنّانة وتوجيهات مدوّية تتمحور حول إلزامية المنهج الثوري في التفكير، والتحرر من أغلال الماضي، واستشراف المستقبل. فابتهَجْنا وقُلْنا : أول الغيث قطر ثم ينهمر بسيول من الإجابات الواضحة والتحليلات الشافية التي عَميَ عنها كلّ علماء السلف، وانبجست من عقول خير الخلف. فقلنا هذه سنّة الله تعالى فقد يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر.

فكشفنا غطاء أبصارنا وأزَحْنا وقْرَ آذاننا فرحين بالفرج الذي ستحمله هذه الإجابات دواء لكلّ داء. فارتَعَدَتْ فَرائصُنا منْ هَوْل الموقف إجلالا وإكبارا لهذه المكتشفات التي طالما غفلَ عَنْ ذكْرها الذاكرون، وانبطحْنا شبْه ساجدين – والسجود لغير الله شرك ومذلّة- بَاسطين أيْدينا لنَغْرف من مَعينها المُشرق وسرّها المُغْدق، فإذا بها قلائد نورانية وسلاسل ذهبية كلّ حلَقة منها تدعونا بصوت يُحدث جعْجعَة ليس فيها صَخَب ولا طَحين : أنْ هُبّوا من مراقد الجهل وهلُمّوا إلى بساتين العلم، فلطالما حرَمْتم أنفُسكم من لذّة البناء والتأسيس وتشييد قصور الفَهْم ومَمَالك للوعْي يَحرسُها جنودُ الحرّية وجيوش العلمانية. فانتبَهْنا، فإذا بها أصوات خَشنة تأمُرنا بأن لا نتقيّد بقول ولا نتمَذْهب بمذهب إذْ أصحابُها رجال ونحن رجال، لا بلْ همْ رجال وَنحْن فُحول. فعَجبْنا لهذه الجُرْأة تصدر عن أجسام كأنّها خُشُب مسنّدة، فجَعلْنا من أنفُسنا أوْعية فارغة تَنْشُدُ الامْتلاء من عيْن الرجال وعلْم القيل والقال لنتعلّم مراحل الترقّي منْ شكٍّ فَنَقْد فكثْرَة سُؤال حتّى لا يقرّ لك في المعرفة قرار.

ثمّ بدأت عملية الاستفراغ والتعبئة، وشَعرْنا بنفَس من حبّ الإطّلاع يسْري في عروقنا وَتَرْسُمُه أقلامُنا، فقرَأنا مَا حُصّل في صدورنا فإذا بها توسّلات ومناشدات أنْ ثقوا بنَا واعْتَصمُوا بحَبْلنا والْزَمُوا فرقَتَنا نَخلُص بكُمْ إلى شاطئ طريقتنا وغاية مذْهَبنا حتى لا يَبْقى لَدَيْكم فُروق بيْن التسنّن والابتداع وبين الاتّباع والاختراع. فَقُلنا : قدْ أعْيَتْنا الأماني وغرّنا بالله الغرور. ولكننا بشر، فعادَ إلينا الأمَل بعْدَ طُول السهَر حتى أنْهكَنا المَقامُ من شدّة التركيز لَهفًا وَراءَ النجاح والتبْريز، فأخذَتْنا سنَةٌ من النوْم لطول الانتظار... فمَا أيْقضَنا إلاّ

دعواتٌ أخرى تقلّد الأولى في الدعوة إلى نبذ التقليد، فأدركنا أنّ الحداثة دعوة إلى تقليد القائلين بنَبْذ التقليد.

فلَيْتَ شعْري أَلَيْس الدوَران في فَلَك نَبْذ التقليد إلاّ من وحي التقليد ؟

الاجتهاد الحداثوي

إنّ هذه المقامة الحداثوية تكشف بوضوح عن مدى الخلط بين الحداثة بما هي اجتهاد وتأسيس وبناء وبين الحداثوية بما هي ابتداع وتلفيق وهدم. وحتى الاجتهاد الذي طالما دعت إليه الحداثوية الجديدة يكتنفه الكثير من الغموض. فهو اجتهاد مشبوه لا ينشط إلاّ في حقل الثوابت والأصول، في حين جعل أساسا لمعالجة المتغيرات والفروع. فهل تفاقمت بنا أزمة الاجتهاد إلى درجة نصل معها إلى المناداة بغلق باب الاجتهاد من جديد؟ فإنّ فتحه لم يعد على الإسلام إلاّ بالوبال المتمثل في الحذف العشوائي، فكانت اجتهادات "المجدّدين" منحصرة في التنقيص والتقليص لا في الإضافة والإبداع : فالربا حلّلوه، وتعدّد الزوجات أعدموه، والحجاب مزّقوه، والميراث بدّلوه، والخلافة أبطلوها ثم شوّهوها ثم تبرّؤوا وتبرّموا منها، والقرآن حيّدوه، والسنّة شكّكوا فيها، والتراث استهدفوه ثم انقلبوا عليه... كلّ ذلك باسم الاجتهاد والحداثة.

وهكذا تتحوّل الحداثة – في غفلة من البحث العلمي وفي غياب الفكر الإسلامي الحركي – إلى حصان طروادة يركبه كلّ من يحمل غلاّ وحقدا على الإسلام السياسي وكلّ من يحمل نفورا من الهوية العربية الإسلامية.

وهكذا أيضا حُمّل مصطلح "الحداثة" معاني ودلالات لا تمتّ إلى الحداثة بصلة بل يمكن القول إنّ قسما كبيرا من الرافعين لشعار الحداثة هم أكثر الناس عداوة للحداثة بما هي بناء ينطلق من التراث ليعانق صيرورة الزمن في عملية التأقلم مع الواقع المستجد لترشيد حركة التطوّر حتى لا تتهوّر.

ولشدّة الخطأ والانحراف في فهم مضمون الحداثة والزيغ عن مقاصده النبيلة أصبح من الممكن القول : إنّ كلّ من يصدّر خطاباته بمقولة الحداثة هو ممّن يصدق عليه القول بأنّه منافق الفكر والسياسة.

وتفصيل ذلك أنّ التركيز على مقولة الحداثة والدوران الدّائم والمنغلق في فلكها من قبل بعض الشرائح السياسية والنخب الإيديولوجية يجعل الباحث والمتأمّل يخرج بقناعة تكاد تكون مسلّمة وهي أنّ أصحاب هذا الطرح الحداثي المزعوم لا يقصدون بالحداثة التطوّر والأخذ بمقتضيات الازدهار والرقي بقدر ما يقصدون العمل على هدم كلّ ما هو ثابت وأصيل ليتركوا المجال فسيحا أمام التحلّل من الدين والانسلاخ من الهوية.

ولمزيد توضيح هذا الحكم نذكّر بأنّ من لم يستعمل لفظ "الحداثة" في خطابه ليس بالضرورة غافلا عنها كما أنّه ليس عدوّا للتطوّر والتجديد باعتبار أنّ هذه القيم الحداثية هي من أبجديات العمل الإصلاحي والسياسي، فهي إذن من حصيل الحاصل. فلا يختلف اثنان حول جدوى التلاقح الفكري والحضاري والثقافي ولا حول أحقّية الأخذ بأسباب العلوم والتكنولوجيا، ولا حول حتمية الاستفادة من الآخر طالما أنّ ذلك يتمّ في إطار محصّن من النهضة والإصلاح يضمن المحافظة على الخصوصيات والهوية .

فليس المجاهر بالحداثة والمتشدّق بالتقدمية بأصدق وفاء وإخلاصا لهذه القيم من الذين لا يتكلّفون عناء رفع شعار هذه القيم التي وإن سكتوا عنها قولا فإنّهم أسّسوها عملا ... ولكن هل من معتبر.

فالحداثيون المزعومون لا يرون في هذا الطرح نقدا لهم بقدر ما يعتبرونه انتصارا لهم على خصومهم من الأصوليين الذين يعملون في صمت ولا يوظفون الشعارات للمهاترات السياسية بقدر ما يعملون على ترجمتها في سلوك متّزن يوائم بين الثابت والمتغير. ورغم ذلك مازالوا يتعرّضون لسهام الحداثيين المزعومين التي تصيبهم من الخلف. فالأصولي في نظر هؤلاء متطرّف وظلامي في حين يقدّمون أنفسهم على أنّهم وسطيون معتدلون. والغريب أنّهم نجحوا – إلى حدّ ما – في تمييع هذه الوسيطة التي أصبح بعض أنصار الهوية أنفسهم يسيئون التعامل معها ويجعلونها محلّ جذب خاطئ بينهم وبين الحداثيين الجدد. فالكلّ يزعم أنّه وسطي ومعتدل حتى حمّلت الوسطية ما لا تحتمل من المعاني والتأويلات سواء على أيدي هذا الطرف أو ذاك.

والحقيقة الغائبة، هي أنّ الوسطية مقصد عام من مقاصد الشريعة الإسلامية لا تحدّد بأهواء الناس وأعرافهم بقدر ما تعرف بالشرع وضوابطه."فمن الناس من يحمل كلّ ملتزم بدينه – لا سيما إذا كان من أهل الخير والصلاح– على التشدّد فيصفه بالغلوّ والتزمّت ظلما، وإذا كان ملتزما بالسنّة فقد يعدّ متحجّرا، وإذا كان غيورا على الإسلام فقد يوصف بكونه رجعيّا متأخّرا ومتنطّعا. أمّا من كان عندهم منفلتا من المثل السامية ومفرّطا في القيم الإسلامية الفاضلة، ومتلاعبا بالثوابت والمبادئ الإسلامية فهو متفتّح على حضارة العصر واقعي في سلوكه، متوسّط غير متشدّد. ولعمري إنّ هذا نوع من التطرّف والفكر المسموم يصوّر التوسّط بخلاف ما وضّحه الشرع الإسلامي. وقد قرّر علماء أصول الفقه أنّ المصلحة المعتبرة هي التي أقرّها الشرع لا ما كان ملائما أو منافرا للطبع. ولا يخفى أنّ العقول البشرية تتفاوت تفاوتا كبيرا في تقدير المصالح والمفاسد، فما شهد له الشرع بالصلاح فهو مصلحة، وما شهد له بالفساد فهو مفسدة."[1].

ولكنّ الحداثويين الجدد لا يسلّمون بذلك بل جعلوا مقياس الصلاح والفساد يقوم على التخلّص من قيود الشرع، والإذعان للحداثة المتغرّبة التي لم نجن منها سوى النكبات والويلات :

ففي عالم السياسة حكمت علينا الحداثة بوجوب التسليم للنموذج الغربي في الحكم والانحناء أمام الديمقراطيات المتكلسة إجلالا وإكبارا. كما غرست هذه الحداثة في عقولنا مجموعة من المقولات السياسية الفاسدة تنظّم بها حكومات العالم العربي بدعوى صلاحيتها وانسجامها مع مبدأ حرية تقرير المصير الخاصة بكلّ قطر من أقطار العالم العربي. وكأنّ هذه الأقطار لم تكن في عصر من العصور جسما واحدا تجمعه وتشدّه قواسم مشتركة من الدين اللغة والتاريخ.

---

1) * فوزي غلاب : مقصد الوسطية وأثره في التشريع الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة الزيتونة 1431هـ 2010م ص14 (مخطوط)

ولكن الحداثة السياسية الجديدة ترى في ذلك وهْما ـ وإنْ تحقق في الواقع في زمن معيّن – لا يمكن تحقيقه في عصرنا الراهن ولا في قابل العصور بدعوى منافاته لمنطق الدول المتجزّئة والشعوب المتغايرة في عاداتهم وتقاليدهم ونُظمهم. كما ترى في محاولة التوحيد بينها هضما لحقوق كل شعب في الاستقلالية والحرية والتنظم ضمن حدود معيّنة وأنظمة خاصة ودساتير مختلفة.

وقد أدّت هذه النظرة الحداثية في السياسات العربية إلى ظهور مقولة عدم التدخّل في الشؤون الدّاخلية لكلّ دولة. وهي مقولة فاسدة. وثبت فسادها أكثر بين الدول العربية خاصة.

فمن الذي أسّس لهذه النظرية الخاطئة ؟ إنّها الأنظمة العربية الفاسدة والدكتاتورية التي أسّسها مجموعة من الطغاة باسم الحداثة السياسية. فالرؤساء والملوك والأمراء العرب هم الذين اتّفقوا فيما بينهم على هذه المقولة. ذلك أنّها تخدم مصالح الغرب الذي طالما شتّتنا، كما تخدم مصالحهم للبقاء في السلطة ولو على حفنة من الناس في رقعة صغيرة من الأرض العربية. كما أنّ هذه المقولة تمثّل اعترافا ضمنيّا من هؤلاء الحكام بأنّهم سيعيثون في الأرض فسادا وسيقهرون الشعوب العربية الثائرة بطبيعتها والتي ربّاها دينها على النهي عن المنكر ورفض الحكم الظالم.

فلو كان هؤلاء الزعماء العرب يحظون برضا الشعوب العربية ويتمتعون بالشرعية الديمقراطية ويلتزمون بالعدل في سياساتهم فما الذي يُضيرهم من نقد الآخرين وما الذي يزعجهم من تدخّل الأشقّاء في دول أشقّائهم العربية الأخرى.

والحق إنّها مقولة تحمل في طيّاتها عزما على أن يفعل كل زعيم عربي بشعبه ما يحلو له دون الخوف من "معارضة" عربية خارجية. فهي مقولة تقوم على السكوت عن الحق وغض الطرف عن الظلم والجرائم المقترفة في حق الشعوب العربية.

ثمّ نقول لهؤلاء : كيف يستقيم القول بعدم جواز التدخل العربي في الشؤون الداخلية للدول العربية في الوقت الذي تنتمي فيه تلك اللشعوب إلى نفس

اللغة ونفس الدين ونفس التاريخ بما يجعلهم تحت راية هوية واحدة !؟ يقول الدكتور يوسف القرضاوي : " قرّر فقهاء الإسلام وجوب الدفاع عن البلد المسلم المعتدى عليه، وإن تكاسل أهله أنفسهم في الدفاع عنه، لأنّ هذا البلد ليس ملك أهله وحدهم، ولكنّه – باعتباره جزءا من دار الإسلام- ملك المسلمين جميعا."[1]

فالحركة الإسلامية لا تعترف بالحدود الجغرافية المصطنعة ولا بالفوارق الجنسية، وتعتبر المسلمين جميعا أمة واحدة :

ولست أدري سِوى الإسلام لي وطنًا الشامُ فيه ووادي النيل سيان

وحيثما ذُكِر اسمُ الله في بلـــــد عَدَدْتُ أرْجاءَهُ من لُبِّ أوطانِي

إنّ الجامعة العربية – أو بالأحرى جامعة الأنظمة العربية – التي هي إفراز ظالم لطبيعة الرؤساء والملوك العرب، إنّما هي تنظير وتقنين لظاهرة مرَضية في تعامل العرب فيما بينهم تقوم على تكريس استقالة كلّ مواطن عربي من الشأن العام.

كما أنّها تقوم على المباعدة الجغرافية والسياسية بين أبناء الوطن العربي الكبير. وهي فوق هذا وذاك تقوم على عكس ما نادى به الإسلام من الاعتصام بحبل الله والتوحّد والتشارك في الملاحم والمحن. وقد أكّد الرسول صلى الله عليه وسلم هذه المعاني في أكثر من مناسبة فقال(صلى الله عليه وسلم) : "من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم."

إنّ ديننا لا يكتفي منّا بأن نكون مسلمين في ذواتنا كأفراد نؤدّي العبادات ونتحلّى بالأخلاق الحسنة ولا شيء غير ذلك. بل إنّ إسلامنا دين جماعي، إنّه نظام حياة وحكم وتشريع ودولة وجهاد. وهذا الفهم الصحيح للإسلام يملي علينا مسؤوليات وواجبات عامّة علينا أن نؤدّيها تنفيذا لأمر الله كي يقوم المجتمع على قواعد الإسلام في كلّ نواحيه سياسية أو اقتصادية أو تشريعية أو اجتماعية.

---

1) * يوسف القرضاوي : الحلول المستوردة، مؤسسة الرسالة، بيروت 1980، ص60.

ولا يمكن أن يعيش المسلم إسلاما صحيحا كاملا، منعزلا عن إخوانه المسلمين غير متأثر بما يحدث لهم وما يتعرّضون له من ضربات وفتن. وأكّد الرسول (صلى الله عليه وسلم) هذا المعنى بقوله : " من رأى سلطانا جائرا مستحلاً لحرم الله ناكثا لعهد الله مخالفا لسنّة رسول الله يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان فلم يغيّر ما عليه بفعل ولا قول كان حقّا على الله أن يدخله مدخله."

وأملي كبير في الدول العربية التي هبّت عليها رياح الثورة بأن تثور على مقولة "عدم التدخّل في الشؤون الداخلية العربية" وتعلن تبرّأها من كلّ نظام عربي يستفرد بجزء من الشعب العربي ويقتله دون رحمة، حفاظا على المصالح السلطوية والكراسي الظالمة.

وكلّ نظام عربي تسوّل له نفسه الظلم فعلى كلّ الدول العربية مقاطعته ومعارضته.

ثم ماذا جنينا من **الحداثة العسكرية** في عالمنا الإسلامي ؟

لقد صمّت آذاننا بضجيج الحداثيين الجدد حول ضرورة فتح أبواب الإبداع في مجالات الفلسفة والأدب من شعر وقصّةٍ ومسرح وسينما وضرورة ضمان حرية التعبير والاعتقاد... وكأنّنا خلقنا فقط للثقافة والرسم والرقص والغناء والمرح والعيش الهنيء والمترفّه. فماذا أبقت الحداثة المزعومة للشعوب الإسلامية في المجالات العسكرية والفنون القتالية والتقنيات الحربية . فهل نقول إنّ هذه المجالات من نافلة القول أو أنّها تأتي في مؤخّرة اهتمامات شعوبنا ودولنا.

أليس من دواعي الأسى أن تكون لإسرائيل مثلا صواريخها النووية وليس لها فضائيات كثيرة، ويكون لنا تلفزيون وفرق للرقص والتمثيل، وليس لنا صواريخ. هاتوا لنا جميع الرسّامين والممثلين والمغنّين، والراقصات والراقصين، ثمّ أحشدوهم جميعا وانظروا هل يردّون عنّا قنبلة ذريّة.

إنّ "الديانة الإسلامية وضع أساسها على طلب الغلب والشوكة والعزّة ورفض كلّ قانون يخالف شريعتها، فالناظر في أصول هذه الديانة ومن يقرأ سورة من كتابها المنزل يحكم حكما لا ريب فيه بأنّ المعتقدين بها لا بدّ أن

يكونوا أوّل ملّة حربية في العالم. ومن تأمّل في آية (وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوّة) أيقن أنّ من صبغ بهذا الدين فقد صبغ بحبّ الغلبة فضلا عن الاعتصام بالمنعة والامتناع من تغلّب غيره عليه. ومن لاحظ أنّ الشرع الإسلامي حرّم المراهنة إلاّ في السباقة والرماية انكشف له مقدار رغبة الشارع في معرفة الفنون العسكرية والتمرّن عليها. ولكن مع كلّ ذلك تأخذه الدهشة من أحوال المسلمين، إذ يراهم يتهاونون بالقوة، ويتساهلون في طلب لوازمها، وليست لهم عناية بالبراعة في فنون القتال ولا في اختراع الآلات، حتى فاقتهم الأمم سواهم فيما كان أوّل واجب عليهم، واضطروا لتقليدها فيما يحتاجون إليه من تلك الفنون والآلات."[1].

فما السبب في ذلك ؟ ألم يصدر من المسلمين عندما كانوا متمسّكين بدينهم أعمال بهرت الأبصار وأدهشت الألباب. فأيّ صدمة أخّرت المسلمين عسكريا عن باقي الأمم؟ مقام للحيرة وموضع للعجب ! ولكن نقول إن المسلمين بعد أن نالوا في نشأة دينهم ما نالوا، وأخذوا من كلّ كمال حربي حظا، وضربوا في كل فنّ عسكري بسهم، ظهر فيهم أقوام أخذوا من الإسلام القشور دون اللبّ، وتسمّوا بأسماء عربية وبين جنوبهم قلوب غربية، وركبوا موجة التقدمية الحداثية على حساب الأصل والهوية. هذا بالإضافة إلى التقصير في إرشاد العامة إلى أصول دينهم الحقّة ومبانيه الثابتة... فكان كلّ ذلك هو العلّة في تأخّرهم والموجب لتقهقرهم. لقد عمل الحداثيون المزعومون على تحييد الدين عن كل مجالات السياسة والحكم "فدخلت البلاد التونسية منذ الاستقلال في نوع من عدم التمذهب واللامبالاة الدينية وجرت الحياة على شيء من اللائكية الفعلية وتمثل المنصب الديني الرئيسي في منصب يكاد يصبح رمزيا هو منصب الإفتاء "[2]. وامتدّ هذا الجمود الديني - بفعل اللاّئكية - ليشمل المؤسّسات التعبّدية التي تعبّئ نفوس المسلمين فكريا وروحيا وعلى رأسها المساجد. فقد كنّا ندخل إلى المساجد في زمن الصبا فيحلو لنا فيها الجلوس والبقاء لشدّة حيويتها. وذلك بما نراه فيها من حلق الدرس والذكر وما نسمعه

1) *الأفغاني وعبده : العروة الوثقى، تقديم هادي خسروشاهي، ط1،1417 هـ طهران، ص 88.
2) * سعد غراب : العامل الديني والهوية التونسية، الدار التونسية للنشر 1990، ص50.

من نغمات المرتلين للقرآن بأصوات مختلفة بين الخافتة والمجاهرة والمتوسطة بينهما حتى كأنّها أبيات نحل لا يمنعك أزيزها من أن تستعذب الاستماع إليها. هذا بالإضافة إلى أنّ بإمكان أيّ مصلّ أن ينخرط في تلاوة القرآن مع هؤلاء دون الشعور بالمضايقة من جرّاء كثرة الأصوات، فالتركيز على قواعد التلاوة ومجاراة الصوت للآية في وعدها ووعيده يجعلك في شغل عن سماع قراءة الآخرين بل ربّما تساعدك قراءاتهم نفسها على التركيز والتأمّل بحيث لو سكتوا لوجدت نفسك متوقفا ومتعجبا. وهذا هو نفس الأسلوب الذي حفظنا به القرآن وتعلّمناه في الكتاتيب.

أمّا اليوم فإنّك تدخل المسجد وهو يغصّ بالمصلّين. ولا تكاد تسمع لهم صوتا ولا قراءة. فالكل يمسك بيده مصحفا ينظر إليه بعينه دون أن يحرّك شفتيه أو ينطق لسانه. فكأنّك في قاعة للمطالعة في إحدى المكتبات العمومية تشدّ فيها الأسماع لأقلّ حركة أو همسة. وهكذا يطغى الجوّ الكنائسي شيئا فشيئا على مساجدنا، وتتحوّل الأجواء فيها إلى جمود يزيد الناعس نوما والجالس مللا. وهكذا أيضا يخسر المصلّون حسنات كانوا يحصلون عليها بالتلاوة والقراءة الجهرية على كل حرف عشر حسنات، أمّا النظر إلى المصحف وقراءته بأسلوب المطالعة فليس فيها لذّة تحصل ولا حسنات تسجّل.

وقس على ذلك جميع أمور الدين، فكلّ ما يحرّك النفوس ويجيّش المشاعر ترى الناس يؤمّونه ويستلذّونه أمّا ما يبعث على الجمود والاستكانة فتمجّه الطباع وتنفر منه القلوب. وقد رأى عمر(رضي الله عنه) رجلا مظهرا للنسك متماوتا فخفقه بالدرّة وقال لا تمت علينا ديننا أماتك الله. وقال ابن المبارك : إنّه ليعجبني من القرّاء كلّ طلق ضحّاك فأمّا من تلقاه بالبشر ويلقاك بالعبوس كأنّه يمنّ عليك بعلمه فلا أكثر الله في القرّاء مثله.

ومن عجائب الأمور في مساجدنا تلك المفارقة العجيبة بين توفّر مكتبة قيّمة في كل مسجد وانعدام أي قارئ لكتبها. ذلك أنّ الكتب الموقوفة على المساجد يحتكرها الأئمّة ويقفلون عليها في خزانة الكتب أو في حجرة الجامع ولا أحد يدري بها وأن دري فلا يكون من السهل استعارتها أو قراءتها. فترى الكتب تموت تلفا ممّا يأسف له كلّ عاقل.

ولو وضعت تلك الكتب في داخل المسجد مع المصاحف في متناول كل من يريد القراءة لتحوّل المسجد إلى مكان للعبادة والتثقيف في آن واحد . ولأصبح بإمكان أيّ فرد لم تسعفه الظروف لدخول مكتبة عمومية ولو مرّة في حياته أن يتحوّل إلى رائد من روّاد المطالعة وبذلك تعمّ الثقافة على الجميع سواء كانوا من النخبة أو من العامة.

الحداثوية المتغرّبة

وعادة ما يتستّر هؤلاء الحداثيون – في سعيهم لتقويض أركان الدين وتوهينها – وراء ستار الاجتهاد الذي خرجوا به عن حقيقته وغاياته المقاصدية، فكانوا بذلك أشبه بالمعتزلة في تهوّرهم المفرط تجاه النص الشرعي. فلا يسلم عندهم وعند خلفائهم الجدد أيّ أصل من أصول الدين من الهمز والغمز والتأويل باسم الاجتهاد المزعوم.

وجدير بنا أن نذكر أنّ المعتزلة لم يتورّعوا حتى عن الاجتهاد في العقيدة. ونعلم يقينا أنه لا اجتهاد في المعتقدات، ولم يذهب إلى عكسه إلاّ بعض المعتزلة. فقد" ذهب الجاحظ إلى أنّ مخالف ملّة الإسلام من اليهود والنصارى والدهرية إن كان معاندا على خلاف اعتقاده فهو آثم وإن نظر فعجز عن درك الحق فهو معذور غير آثم."[1] وهذا بالضبط ما يسعى الحداثيون الجدد إلى تقريره بطرق ملتوية ومتخفّية. ومن ذلك أنّهم وضعوا كل جوانب الفكر الإسلامي محلّ شبهة وشكّ.

وظهرت بذلك في العالم الإسلامي تيارات فكرية فلسفية وإلحادية ووجودية، ليس لها من همّ سوى تشويش فكر المسلم لتتركه بعد ذلك في الأرض حيران لا يعي ما يقول ولا يفهم أصوله ولا يعرف جذوره ولا يعترف بتراث ولا يتمسك بمذهب فقهي... حتى إذا ما ضاقت به السبل المعرفية ارتمى في أحضان الفكر الحداثي المتغرّب الذي يجده مفتوحا ينتظر وصوله إلى هذه الحالة من اليأس والقنوط والشكّ ليقدّم له أنصار هذا الفكر أنفسهم على أنهم

---

1) * الغزالي : المستصفي 359/2 نقله سعد غراب : العامل الديني والهوية التونسية للنشر 1990، ص95.

المخلّصون الوحيدون من ربقة التقيد بمذهب فقهي، أو بمجموع الأحكام الشرعية. فيقدّمون له الحرية في شكل فوضى فكرية يقول فيها ما يريد ويفعل فيها ما يشاء دون قيد أو شرط وبتحلّل كامل من الأركان الدينية والأسس العقائدية. ويقدّمون له حريّة الرأي والتفكير في شكل فلسفة متهوّرة لا ترى للعقل الإنساني حدّا يقف عنده، أو مجالا يقتصر عليه، فينظر إلى الإله على أنّه موضوع للدرس والبحث والنقاش البشري، ويوضع الدين في قفص الاتّهام، وتوجّه الانتقادات إلى الفقه والتفسير والسيرة فتثار حولها الشبهات الواحدة تلو الأخرى. كما يقدّمون له السلم والتسامح في شكل قبول كلّ رأي كفري وكلّ موقف إلحادي مهما كان فساده وخطره.

وكان من أهم نتائج تغلغل المناهج الحداثية المتغرّبة في التعليم أن ظهر في العالم الإسلامي جيل مبهور بالحضارة الغربية، يستمدّ مثله منها، ويعرف من تاريخ الغرب ورجاله أكثر ممّا عرف من تاريخ المسلمين وعظمائهم. وتشبّعت عقول الكثيرين من شبابنا بالأفكار التي بثها الحداثويون في أوساط المسلمين من سذاجة الدين الإسلامي، وانتهاء دوره في الحياة وعدم صلاحيته لتنظيم المجتمعات الحديثة. ولا غرابة في ذلك إذ أنّ جلّ رموز التيار الحداثي وأساتذته كانوا في طليعة البعثات العلمية إلى الجامعات الغربية حيث حرص الغرب على أن يكوّنهم – أساسا– في مجالات الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية، لأنّ هذه المجالات هي التي تصنع للإنسان أفكاره وقيمه وموازينه، وذوقه واتجاهاته وسلوكه.

"ولا غرو إذا رأينا هؤلاء المبعوثين إلى الغرب، يذهبون إليه شرقيين مسلمين ويعودون – إلا من عصم الله – متغرّبين علمانيين لم يغيّروا أسماءهم ولا دينهم الرسمي، ولكنّهم غيّروا أفكارهم وقيمهم، ونظرتهم إلى الدين وإلى الحياة وإلى الناس ... وبدا ذلك واضحا في سلوكهم وأخلاقهم وعلاقاتهم، وفيما يكتبون في ميدان الفكر والثقافة والتوجيه " [1].

---

1) * يوسف القرضاوي : الحلول المستوردة وكيف جنت على أمّتنا، مؤسسة الرسالة، بيروت 1980م ص 23.

وكان من أثر ذلك أن ظهرت في العالم الإسلامي ثلاث دعوات كبيرة شغلت المسلمين ولازالت تشغلهم لأنها تمثل في نظر الكثيرين أهمّ أسباب الرقي والانفتاح والحداثة، وهذه الدعوات : [1]

1- المطالبة بكفالة الحريات الشخصية وإقامة حياة ديمقراطية كما عرفها الغرب.

2- فصل السلطة المدينة عن السلطة الدينية وإبعاد الدين عن الحياة، وتحرير المفكرين من سلطة رجال الدين.

3- المناداة بتحرير المرأة، وإزالة الحجاب الذي حال بينها وبين أن تكون عضوا نافعا في المجتمع.

وهكذا انخرط جلّ مثقفينا في سلك هذه المباحث ممّا جعلهم يؤسّسون نظرتهم للإسلام على أنه مظنّة لكلّ شك وارتياب، في حين نظروا إلى الفكر الحداثي والفلسفي على أنه منبع النور والعقلانية. وكلّ ذلك من مخلّفات الثقافة التي نشأنا عليها منذ المرحلة الابتدائية إلى المراتب النهائية تأثرا بالمناهج الغربية.

بهذه العقلية الانهزامية درس مثقفونا السياسة والاجتماع. وما أدركوا أنّ تلك المقولات الحداثية المتغرّبة لا تصلح – من الوجهة العلمية- لبلادنا، خاصّة وقد استنسخت نسخا عن العالم الغربي وأسقطت بشكل متعسّف على الواقع الإسلامي وهو غير واقعها الذي ولدت فيه[2].

وكان من الطبيعي أن يصحب ذلك كلّه رواج الفلسفة وتعقيداتها في المجتمع المنتمي إلى الإسلام. وأخذ المسلمون يشتغلون بالبحث في المسائل الكلامية وأعيد إحياء الفكر الاعتزالي الموسوم زورا وبهتانا بالعقلانية، وبعثت

---

1) * عباس محجوب : نحو منهج إسلامي في التربية والتعليم، دار ابن كثير، بيروت 1987، ص 68.

2) * إن الإسلام يتسامح في أن يتلقى المسلم من غير المسلم في علم الكيمياء، أو الطبيعة، أو الفلك أو الطب أو الصناعة... ولكنه لا يتسامح في أن يتلقى أصول عقيدته ولا مقومات تصوّره ولا تفسير قرآنه وحديثه وسيرة نبيّه ولا منهج تاريخه ولا مذهب مجتمعه ولا نظام حكمه ولا منهج سياسته ولا موحيات فنه وأدبه... من مصادر غير إسلامية." أنظر : معالم في الطريق لسيد قطب، دار دمشق 1965مص175.

الزندقة من قبورها وظهر الإلحاد وجاء التفنّن المفرط في تشريح العقائد يحدث في المسلمين تزلزلا وتفرّقا. وعادت السفسطة وكثر الجدل، وأصبح الاهتمام بالرقص والموسيقى والرسم والشعر شاغلا للمسلمين عن استلهام نظريات الإسلام في السياسة والاقتصاد والمجتمع. وقد سئل لبيد بعد ما أسلم : مالك لا تقول الشعر؟ فقال : إنّ في البقرة وآل عمران شغلا عن الشعر. فالعجب لقوم حيارى تاهت عقولهم عن طرقات الهدى، تركوا ما قدمه الله عز وجل في وحيه، وافترضه على خلقه، وتعبّدهم بطلبه، وأمرهم بالنظر والعمل به، وأقبلوا على ما لم يجدوه في كتاب ناطق، ولا تقدّمهم فيه سلف سابق، فشغلوا به، وجعلوه دينا يدعون إليه، ويعادون من خالفهم عليه، أمَا علمَ الزائغون مفاتيح أبواب الضعف ومعالم أسباب التخلّف : التكلّف لما لم يحث القرآن على طلبه، والاشتغال بما ضرره أكثر من نفعه، فكلّ ما لم يأمر الوحي بطلبه، فليس للعباد أن يضيّعوا أوقاتهم في تعلّمه، فإنّه لن يعدو رجل كلّف ذلك نظره وقلّب فيه فكره أن يكون كالمرتمي في ظلمات اللغو،فليس يزداد على دوام النظر في ذلك إلاّ بعدا عن دينه وضعفا في إيمانه. واعلم أن رأس مال العبد أوقاته فمهما صرفها إلى ما لا يعنيه ولم يدّخر بها ثوابا في الآخرة فقد ضيّع رأس ماله ولهذا قال (صلى الله عليه وسلم) : " من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه." وحدّ الكلام فيما لا يعنيك أن تتكلّم بكلام لو سكتّ عنه لم تأثم ولم تستضر به في حال ولا مال.

وأعلم أنّ فضول الكلام لا ينحصر بل المهمّ محصور في كتاب الله تعالى قال تعالى (لا خير في كثير من نجواهم إلاّ من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس). وقال (صلى الله عليه وسلم) : " أعظم الناس خطايا يوم القيامة أكثرهم خوضا في الباطل" وإليه أشار المولى عزّ وجلّ بقوله (وكنّا نخوض مع الخائضين) وقال تعالى (فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنّكم إذا مثلهم). فالمسائل المطروحة على بساط البحث والمناقشة إنّما تقدّر بمقدار النتائج التي تسفر عنها حين دخولها الميدان الاجتماعي بالفعل. فليقبل المؤمن العاقل على ما يعود عليه نفعه، ويسلك سبيل العافية، ويلزم الحجة الواضحة، فمن خالف ذلك، يقع والله في بحور المنازعة وأمواج

المجادلة، ويفتح على نفسه أبواب الجهل بشرعه، والمخالفة لأمره، والتعدّي لحدوده. فلنتّق الله ولا نقتدي بالزائغين المتنطعين الذين ردّوا ما جاء عن ربّ العالمين، وحكّموا آراءهم وأهواءهم في دين الله.

وتعلّل هؤلاء الحداثيون المزعومون في حربهم ضدّ كلّ ما هو أصيل وثابت بأنّهم ليسوا أعداء للتراث ولا خصوما للشريعة، واستدلّوا بما قام به قبلهم إخوان الصفا حين رفعوا شعار الفلسفة قائلين : إنّ الشريعة قد دنّست بالضلالات والجهالات ولا سبيل لتخليصها وتطهيرها إلاّ بالفلسفة." وهذا لعمري اعتراف من هؤلاء بأنّهم أذناب للفلاسفة القدامى، تشابهت قلوبهم واتّحدت مآربهم في النيل من هذا الدين. وزعموا أنّ الذي كتبه المسلمون من قبل في باب الفلسفة يندرج ضمن الفلسفة الإسلامية. وقد أثبت أبو الأعلى المودودي أنّ هذا خطأ ونفى أن تكون فلسفة إسلامية بل هي فلسفة المسلمين التي ورثوها من اليونان والروم، وفارس والهند.

إنّ الفلسفة التي كانت رائجة في المسلمين، لم تكن لها علاقة بالنظام العلمي والاعتقادي في الإسلام. ولذلك كلّما زاد رواجها وانتشارها، ازدادت حياة المسلمين فسادا، وعقائدهم ضعفا وأخلاقهم انحلالا، وقواهم العملية فتورا، وكلّ ذلك نتيجة طبيعية لتنازع الأفكار في ذهن الإنسان. وهذا الأثر يزداد وضوحا في هذه الأيام برواج الفكر الغربي، لأنّ الفلسفة الغربية أيضا لا تصلح بحال من الأحوال أن تكون أساسا فكريا للنظام الإسلامي [1]. وكيف تكون كذلك وهي قائمة على مقولة فصل الدين عن الدولة، تلك المقولة التي تقيم حاجزا بين العقيدة والشريعة وكأنّهما متغايرتان، والواقع أنّهما يمثلان منظومة متكاملة ومتناسقة للدين الإسلامي برمّته. وهذا التكامل والتناسق هو الذي ضمن للإسلام بأن يكون صالحا لكلّ زمان ومكان فكرا وسلوكا أي عقيدة وشريعة، وتفصيل ذلك فيما يلي :

1) * انظر : واقع المسلمين وسبيل النهوض بهم لأبي الأعلى المودودي، مؤسسة الرسالة 1981، ص 100.

نقض مقولة الفصل بين العقيدة والشريعة

ليست العقيدة في حاجة إلى توجيه الإنسان للإيمان بها بقدر ما هي في حاجة إلى إقناعه بها. فالعقيدة لا تفرض على الناس وإنّما تعرض عليهم مصحوبة ببراهين عقلية. ويتفاعل الإنسان مع تلك البراهين تعاملا نقديا مستندا إلى أدلّة مرتبطة بفكر الإنسان، وإلى قبول مرتبط بوجدانه. ويلتقي الفكر والوجدان على استساغة تلك العقيدة وقبولها بما يؤول إلى الاقتناع بها ورسوخها في النفس.

إنّ القوى الإنسانية التي أدّت بالإنسان إلى الاقتناع بالعقيدة هي القوى العقلية والروحية، في حين أنّ الشخصية الإنسانية مركّبة من قوى أخرى تنضاف إلى تينك القوّتين، مثل القوى الشهوانية الغريزية بما هي ميول ورغبات، وقوى جسمية بما هي سلوك وحاجات . فكيف السبيل إلى إيجاد تناغم وانسجام بين قناعات الروح والعقل وبين ميولات الغريزة وحركات الجسم ؟

إنّ تحقّق هذا الانسجام يتمّ بتوجيه هذه القوى الإضافية إلى سلوك تقتضيه العقيدة وتحدّده. ولذلك لا يحتاج الأمر في هذه المرحلة الثانية إلى إقناع بقدر ما يحتاج إلى توجيه، وهنا تبرز الحاجة إلى الشريعة بما هي ترجمة سلوكية لتلك العقيدة.

ومهما تكن قوة الإيمان بالعقيدة فإنّها لا تكفي وحدها لتوجيه الإنسان إلى ما تقتضيه من سلوك، والدليل على ذلك وجود كثير من الناس يؤمنون بعقيدة معيّنة ولا يلتزمون بجانبها السلوكي وهو الشريعة. وفي الإسلام نصوص قرآنية وحديثية تشير إلى إمكانية حصول هذه المفارقة، إذ تتحدّث عن العصاة والمذنبين دون نزع صفة الإيمان عنهم. فهي لا تشكّك في رسوخ عقيدتهم وإنّما توجّه سلوكهم لمقتضيات تلك العقيدة.

إنّ وجود هذه المفارقة دليل على أنّ هناك قوى ذاتية من شأنها أن تعيق عملية انطباق العقيدة على السلوك، كالأهواء والنوازع الشهوانية، والميل إلى الخطيئة والذنب... فإذا ما ترك الإنسان لنفسه وشأنه فإنّه سيعيش صراعا عنيفا بين ما يحمله من نوازع الخير والطاعة وبين ما يحمله من دواعي الشر

والمعصية. ونتيجة هذا الصراع غير مضمونة العواقب، بل غالبا ما تطغى جوانب الشرّ على الخير لما حفّ به الشرّ من الشهوات وحفّ به الخير من المكاره. فكان لابدّ من وجود مدد خارجي ينضاف إلى جانب الخير في الإنسان ليقف معه صدّا منيعا أمام إغراءات الشر وميل النفوس إليه، وهذا هو دور الشريعة [1].

ورغم كل ذلك مازال الحداثيون يروّجون للفكر الغربي الذي يفصل بين العقيدة والسلوك ويسعون إلى تجريد الدين بحيث يصبح نوعا من الفولكلور الشعبي وجزءا من التراث.

وكانوا في بداية سعيهم هذا لا يرون ضررا في التزام المسلمين بالطقوس الدينية الفردية، ولكنّ الذي أصرّوا عليه هو شلّ الفكر وإخصاء المفكّرين والمصلحين كي يكونوا هم وحدهم الدماغ المفكّر لا يشاركهم في ذلك أحد.

وهم وإن كانوا في مسعاهم هذا لم ينجحوا في أن يردّوا منّا أحدا على عقبه كافرا يجهر بارتداده عن الإسلام[2]، إلاّ أنهم ما تركوا المسلمين على إسلامهم الخالص من حيث الفكرة والنظر والذوق والسيرة والأعمال، فقد شوّشوا على المسلمين صفاء اعتقادهم، ونغّصوا عليهم حلاوة إيمانهم.

وزاد الأمر سوءا في بلادنا أن تنحّى أهل الدين عن قيادة المسلمين وأصبح إرشاد المسلمين وزعامتهم في جميع شؤونهم من التعليم والاجتماع والاقتصاد والسياسة، من وظيفة الذين لا يعرفون الدين ولا يشعرون بحاجة إلى استرشاده في ناحية من نواحي حياتهم، وهم مثقّفون بثقافة الغرب، أخذوا القانون والشريعة من كليات الغرب. فكلّ ما تلقّوه من درس وإرشاد من هذا الينبوع ساروا عليه هم أنفسهم وحرصوا على أن تسير الأمة عليه. أمّا أهل

1) * عبد الباسط ناشي : الفكر الإصلاحي بين التراث والحداثة، تونس 2008، ص65.

2) * وهذا من فضل الله تعالى ومن قوّة تعلّق المسلمين بعقيدتهم التي تكسّرت على أمواجها جهود حركة التبشير. يقول بوكلير موسكاو : "ركزت الجمعية الإنكليزية للتبشير بالإنجيل جل جهودها على اليهود، لا سيما وأنّ جميع المحاولات لكسب الأنصار من بين المسلمين منيت بالفشل الذريع. أمّا الجزّارين المالطيين فلم يشتروا مصاحف الإنجيل الضخمة الحجم إلاّ باعتبارها ورقا للف البضاعة بأقل التكاليف." سميلاسو في إفريقيا : رحلة أمير ألماني إلى تونس سنة 1835، بيت الحكمة قرطاج 1989، ص 76.

الدين فلا ناقة لهم بهذا الشأن ولا جمل. وهكذا أصبح الحكم والنفوذ بيد الحداثيين الجدد وسرت عدواهم إلى الحياة الاجتماعية. وآفة الآفات أنّهم لم يظهروا للناس في حقيقتهم بل واجهوهم بلباس الإسلام. فكانت علانيتهم المتلوّنة بلون الإسلام تخالف بواطنهم التغريبية.

ومن أبرز رؤوس الحداثويين الجدد في تونس رئيسها السابق الذي صرّح بعد الاستقلال بعزمه على أن تكون تونس دولة علمانية. ولكنّ تصريحه هذا قوبل باستنكار شديد خاصة من قبل الزيتونيين، ممّا جعله يغيّر من خطته في إعادة صياغة الهوية بعد التمكن من الأجهزة السياسية والتربوية والثقافية. فبينما وقع في الظاهر تبنّي الهوية الإسلامية العربية عبر إعلانها في الدستور، وممارستها في شكل طقوس شعائرية، كان العمل يجري على قدم وساق في الواقع لتفكيك عُراها.

ويتجلّى ذلك واضحا في سعي العلمانيين والحداثويين إلى التظاهر بقبول العقيدة الإسلامية في ظلّ مقاربة مفارقة تحصر هذه العقيدة في زاوية ضيقة وهي زاوية الشؤون الفردية في حين يخضعون العلاقات الاجتماعية لاختراع العقل المستقل. ويتساءل الدكتور عبد المجيد النجار حول هذا الغموض في الطرح فيقول : " كيف يمكن أن تتبنّى الأمة عقيدة ذات مواصفات معيّنة هي العقيدة الإسلامية، ثم يشرّع لها في المجتمع تشريع مخالف لطبيعة تلك العقيدة. ؟ " (1)

إنّ هذا الطرح المتهاوي بما يحمله من تناقضات هو الذي يدفع بهؤلاء العلمانيين إلى رفع شعار فصل الدين عن السياسة. ونحن وإن كنّا نرفض ذلك رفضا قطعيا فإنّ لنا في تمسّكنا بعدم فصل الدين عن السياسة تفصيل مقال. ذلك أنّنا نرفض توظيف الدين لأغراض سياسية ولكنّنا نرى ضرورة توظيف السياسة للدين حتى يكون هذا الدين بمثابة الحارس والمرشد والموجّه للسياسيين من أن يزيغوا أو ينحرفوا، وهذا لعمري من المصالح الشرعية التي لا يختلف فيها اثنان.

---

1) * عبد المجيد النجار : صراع الهوية في تونس، دار الأمان للنشر، باريس 1988، ص 69.

ومن زعم أنّ في فصل الدين عن السياسة حفاظا على سموّ الدين الإسلامي وقدسيّته، فإنّ المنطق المتّزن يردّ عليه بداهة. فأيّ معنى لهذا الدين، وأيّ دور له إذا كان متعاليا عن الإسهام في تدبير شؤون الناس وحلّ مشاكلهم. إنّ قدر الأديان والقيم والمبادئ والمثل أن تحيا في حياة الناس الواقعية وتلامس الفكر والسلوك على السواء، وذلك بأن تتحوّل من مجرّد شعارات تجريدية إلى تطبيقات عملية محسوسة. وإن رافقت عملية التنزيل هذه بعض الأخطاء من قبل السياسيين والمشرّعين لسوء فهم أو قصور في التقدير فلا يرتقي ذلك إلى أن يصبح مبرّرا لتغييب الدين أو تحييده، ولا يمكن أن يهدر الحق خوفا من ملابسة الباطل. فما ذنب القانون إذا أخطأ القاضي ؟

وقد ثبت عمليا أنه لا يمكن في دولة إسلامية أن يقوم عمل سياسي يدّعي لنفسه التجرّد الكلّي من الروح الإسلامية في الممارسة ولو من الناحية الشكلية.

إنّ الطرح الذي يفصل بين الدين والسياسة في الدول المسلمة، ظاهرة غريبة تضرب بأسبابها في خليط من الترسّب التاريخي لضعف الأمة الإسلامية، والانهزام النفسي إزاء الحضارة الغربية. وتمخّض ذلك الخليط ليسفر عن سببين رئيسيين : أولّهما إيديولوجي وهو إقصاء الإسلام دينا عن ساحة الفعل في المجتمع.

وثانيهما سياسي، وهو إقصاء الإسلاميين تمهيدا لتفرّد العلمانيين الحداثويين بمواقع النفوذ والقرار. ولذلك يتحتم على الإسلاميين المبادرة بإصلاح نظام الحكم لأنه بدون ذلك يستحيل أن يتحقق الصلاح الفردي أو أن ينمو الوعي الإسلامي الجماعي، إذ أنّ الحكومات الفاسدة لا تكون عقبة في وجه الإصلاح فقط بل تساند كل بواعث التغريب والفساد. ومهما انعزلت الحركات الإسلامية الإصلاحية عن العمل السياسي فإنّها لن تتوصّل إلى تحقيق الإصلاح خاصّة في ظلّ بقاء دواليب الحكم والسياسة في أيدي العلمانيين الذين يستخدمون جميع إمكانيات الدولة والقانون والإدارة في توجيه البلاد إلى الحداثوية التغريبية.

يتبع...